

الرافضة فيصحب قوما يحفظون احوالهم **سئل** عن رجلين اشترىا نخسين فترى ليهما
فالمزبور على الحج فباعا عشرون وكسوا الباقي فاسافر به احدهما الى دمشق الشام وقابض بنها
وكليها الى بيت المقدس وهكلا معه ولم يوجد من شركه اذ ذكرك في ان ضمن تيمم حصة الشريك
من الرب ولا ينفذ عليه ما فعله شركاهم بضمن تيمم حصة من الفرس **اجاب** نعم بضمن تيمم حصة
شريكه القرب وان كانت شركة ملك ولم ياذن له بالبيع وان كان اذن له بالبيع بضمن تيمم حصة
في الفرس لتعدي بركبها اذ كل واحد من شريكى الملك اجنبى في حصة الاخر فيمنع على ركوب
الرابية المشتركة وذلك لما قرئ من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزمه وان
كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالندق لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان متباينة واما
ان كانت شركة عقود لمكانا فبما نجزه ضمن فاذ اعين له المزوريب ونحوه ان كان في حصة
لتخصيص الشركة بالمكان كما نصوا على طائفة واهل العلم **سئل** في فرس يربوا احد الشركاء باي منها
حصة وسلها للشريك ثم يرد بها المشتري ليديا بعد فانت عنده قبل وصولها الاصل هل على
منها ضمان ام لا **اجاب** الضمان على واحد منها لا يرد بها له الا للتعددي فارتفع الضمان
واهل العلم **سئل** في اربعة شركاء عتاقوا لذي بيده الملك استوتت من فلان لذي الشراكة
ووفقت له في نفعها القول قوله بيمينه ام لا **اجاب** نعم القول قوله في ذلك بيمينه وقصوره بان الشريك
اذا قال قل استقرت مائة دينار واخذ غرضها ان كان المالك في الملقق فالأقرب صح وان واخذ
المائة صرح بذلك في شرح تنوير الا بصارن فلا عن جواهر الفتاوى واهل العلم **كتاب الوقف**
سئل في وقف صورة وقف على قريب وصالح ولوى الرجوع من مزاج ثم يبعدها على مصالح
للجامع المعروف بجامع السلطان بن ابي بكر ذلك لابي الابوين الراجح مات فخرج قولهم غلة
لا حية ام لمصالح للجامع ام لا غير ذلك **اجاب** لا تفرق للضم ولا لمصالح للجامع بل للفقهاء الى
ان يموت الراجح فيصرف المصالح للجامع جميع غلة الوقف لان صفة لمصالح شرط بعبارة
وصرف حصة الراجح بعد وفاة مسكوت فلا تصرف لاجنبه الا اذا كان فقيرا فيجوز ان يكون من الفقراء
واهل العلم **سئل** في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الوقف اما ان الوقف فيجعل منها ولا
ما هو مخصوص بالاولاد الظهور ومنها ما هو مشترك مرتبا ثم عقب ذلك بقوله وشرط في وقف
هذا شرطا منها اذا مات احد الوقوف عليها عن ولد وولد وولد انتقل نصيبه له واذا
مات عن غيره فالجوز في درجته ومنها ان الطبقة العليا تجب السبق لرا حصة من مات
عن ولد او ولد وولد ينتقل لولد يقول المذكوران تكون لذي الطبقة العليا عملا بالترتيب
السابق بجم واللحق الظاهر للملء بقوله العليا تجب السبق ويكون حكم المنصوص بالاولاد الظهور
والشرك واحد في هذا ام حصل اختلاف في اثنين فيمهد هذا التفصيل كقولنا **اجاب** قوله
وشرط في وقف هذا شرطا يرجع الى الشراكة والخاص لانها واخو باعتبار سبب الوقف والحكم

فيها

فيها باعتبار الانتقال الى الولد او لولد الوالد ولا يثبت فيه اشتراط الترتيب بين الطبقات
لان عام خص بقول علي ان مات عن ولده والام واللاحق مؤكدا على عادة الواقفين
من اتيانهم بالمولكات كقولهم طبقة بعد طبقة ويطن بعد ريطن واول بعد اول والمراد
ان السبق يحجز فرع نفسه لا فرع غيره واهل العلم **سئل** في حرد ووقف واقف وصحود
الاربعة وداخلها مشتمل على فاقورة ومعصرة ذبوتن اخص به الا غير ان كتاب الوقف في اسم
الفاخرة وليفتر اسم البديفوا مشتمل على جميع ما هو داخل للرد وعللا بالقدريام تجمل الفاخرة
دون البديفوا بالتسمية والحكم **اجاب** يشتمل على الوقت ما احاط به الحدود والحدود ووقع
على الوقت وهو اسم لما هو داخل للرد غاية ان ترك شيئا لا يرتبط ذكره اجماعا ايضا فتقرر
ان الحق ارتفع المعرفة به محدودا لا باسحقه اشترط ذكرها في العرف والشرارة وهذا الظاهر
واهل العلم **سئل** فيما اذولى السلطان ناظر على الوقف هل يرزله بغير جنه ولا مصطلح ام لا
اجاب ممنوع بالسلطان ومنعوب القاضيه سبحانه وقصره في ظنا ان ممنوع بالظن لا
ينعزل بغير جنه ولا مصطلح فاذ كان ممنوع السلطان اذا لفاض كما لو كلفه اذاه في البحر
وغيره واهل العلم **سئل** في وقف اشبهت مصاريف كيف يفعل في غلة **اجاب** ان لم يوقف
على شرط وقف يجعل ثبته بما كانت تفعل القوام سابقا فان لم يجعله على القوام ايضا ولم اصل
المصرف على الدرر تصريف الكلالين غير تعيين ذكر على اني ولا قدوم بطن على بطن استغنى العلم
سئل اذا كانت القوام فيما سبق تصرف الوكايب الموقفت معلوما هل يصرف عليه معلومة وتبين
في وثيقة الكتاب ام لا **اجاب** تصريف له وبيني في وثيقة الكتاب واهل العلم **سئل** في وقف
فقو شرط واقف واشتهرت مصاريفه فادى تخيص على المتكلم عليه مستحقا فاقيد فالمرحمت
اشتهرت مصاريفه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام **اجاب** لا بل لا يرد عنى من ان يثبت
دعواه بالبيينة والا لا يصرف له شيء واهل العلم **سئل** في رجل وقف وقفا على نفسه ثم بعد
على ولديه لصديقين بوصية من الراجح الخواجا زين الدين عبدالقادر والزين الحقى البالغ الرشيد
للطائفة العارفين وعلمين يستحوت له من الاولاد المذكور والانا نش بينهم على حكم الربيعة الشرعية
ما دامت البنات قاصرات عن درية البلق ثم من بعد ولاده المذكور على ولاه ثم على اولاد
اولادهم ثم على انسابهم واعقدتهم يشترط فيه الاثنان فما فوقهما بالسوية وينزله في الواحد
عند عدم الشاركة تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفيت منهم من ولد اولاد
ولو واسفل منه فنصيبه لولده وولد ولده ونسبه وعقبه على الشرط والتمتع بزوجين
اعلاه ومن مات منهم عن غير ولد وولد ولا نسبه وعقب فنصيبه من بعده طبقة
وذوي درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاق هذا الوقف او لم يمت وترك
الاولاد او ولد وولد واسفل من ذلك فلم يستحقوا مقام اصله واستحق ما كان يستحق ان كان